اي تعلقت بايجاده وقلب الحقايق ان اعدمنه لان حقيقة الواجب
لا تقبل العدم وقوله في المستحيل لئلا يلزم قلب الحقايق اي ان تعلقت
بايجاد الافراد المستحيلة وتحصيل الحاصل ان تعلقت باعدامه فهي
الثم احتباك بقي ههنا امران الاول قرر لنا شيخنا محشي هذا الكتاب
شهاب الدين سيدي احمد الجوهري الشاذلي عند قراءته لنا هذا الكتاب
في رمضان بمقام الامام الحسين ان قوله كالواجب معناه كافراد الواجب
اما مفهومه وهو الصورة الذهنية فتتعلق به القدرة انتهي ولا
يخفاك ان مفهوم الواجب كغيره من الكليات التحقيق انه لا وجود
له في الخارج اصلا بل هو امر اعتباري لا يوجد الا في الذهن والاعتبار
والقدرة لا تتعلق بالاعتباريات الثاني قرر لنا شيخنا العلامة الامام
ابو الحسن علي ابن احمد العدوي حفظه الله تعالي ان قولهم قلب الحقايق
محال يرد عليه مسخ الادمي قردا مثلا واجاب بان قولهم
قلب الحقايق محال معناه قلب اقسام الحكم العقلي لبعضها كان
يصير الواجب مستحيلا وعكسه انتهي تقريره ووقع في شرح دلايل
الخيرات في الاحاديث اوايلها عند قوله من صلي علي صلاة تعظيما
لحقي الله عز وجل من ذلك القول ملكا الخ عن ولي الدين العراقي انكار خلق
خلق الملك من العمل لان العرض لا ينقلب جواهرا وان من في نحو ذلك
للتعليل ويقرب منه الا بتدا المعنوي واما المسخ فقلب عيان اما بنا
علي ما قيل حقيقة الجواهر واحدة عند المتكلمين او علي كلام المناطقة
والمستحيل ان تكون حقيقة الادمي مثلا بعينها هي حقيقة القرد
لما يلزم عليه من كون الشيء الواحد شيئين متنافيين والمسخ نقل
من حال الي حال كالصور في الهيولي فلا يرد علينا فليتامل واما
تجسيم الاعمال عند الوزن كما قيل به فالظاهر انه كما حصل ليلة الاسرى
من ملي الطست حكمة ونحوه تمثيل مع تمام الحكمة والعدل وانقلاب
العيان لابد فيه من مشترك يبقي في الحالين كالجوهر المطلق بين الانسان

والقرد

٩٤

والفرد ولا يعقل ذلك في العرض والجسم وان شئت امن بمثل ذلك اجمالا
وفوض صلوحيا بضم الصاد نسبة للصلوح مصدر بوزن القعود
واما صلاحيا بالالف فبفتح الصاد وقد مر تحقيق مباحث القدرة
عامل بممكن اي وقدم المعمول للحصر والوزن وتقدم ما في قول
ابن العربي منع تعلقها بالمستحيل يعني المتجدد لا الموجود بعد الحادثة
عدم فانه اعتباري وسبقه ما يتعلق بالاعتباريات في حدوث العالم
وغيره تعلقت ليس فيه مع ما قبله ايطا حيث كانت من كامل الرجز
كما سبق نظيره علي انه يمكن حمل الاول علي التنجيزي والثاني علي
الصلوحي وهو الانسب بقوله بلا تناهي واما قول المص في الشرح
ان الاول في حيز الاثبات والثاني في حيز النفي ههنا الا بمعني فما
بان لا يخرج عنها فرد منه اعترضه شيخنا بانه لا يلزم من عدم التناهي
عدم خروج فرد اذ قد يخرج افراد كثيرة من غير المتناهي ويكون الباقي
غير متناه فما هذا النص بيرهنوا زبدة ما في الحاشية ويمكن ان يقال
المراد بعدم التناهي ان القدرة لا تنتهي لطايفة معلومة من افراد
الممكن ولا تتعلق بغيرها بل تعم جميع الافراد فظهر كلام الشارح
وسبق ما في قول الغزالي ليس في الامكان ابدع مما كان
علي كل شيء قدير يناسب الصلوحي والمراد الشيء اللغوي اي الممكن
خلق كل شيء يناسب التنجيزي لتعلقاتها ان تختلف
يعني التنجيزية الحادثة واما الصلوحي القديم فلا تعدد فيه
لوجوب الفرار من تعدد القدما ان هذه ليست قدما مستقلة كما القدما
سبق فالاحسن ان يقول لان تعددها لم يقتضه معقول
ولا منقول مع انه لا ثمرة له مع وجوب الكمال والشمول بل يودي
الي التعاند بينهما والقصور فتدبر عموم تعلقها الخ اي الصلوحي
واما التنجيزي فقاصر علي بعض الممكنات المقتضية ازلا
وهل لها ثالث مع القدرة حادث او يغني عنه التنجيزي القديم

Copyright King Saud University